

نمشي.. وتناين يا جنيف!

عبد المنعم علي عيسى

الرابع: أن يفقد الخارج أمله في إمكان وصول الأطراف إلى تسوية ما يفيم الاتفاق الخارجي على فرض تسوية خارجية أيضاً على الطرفين ولربما سبق لهذا الاحتمال أن خضع لبروفة كانت ملحوظة بين ثنايا ومحطات الأستانا بنسخها الثلاث أما إذا ما أردنا ترجيح أي من الاحتمالات الأربعة على الاحتمالات الأخرى فيمكن القول إن الأول تبدو حظوظه ضعيفة ما لم تحدث هزات ميدانية كبرى كأن يستعيد الجيش السوري السيطرة على إدلب أو جسر الشغور أو إحكام سيطرته على درعا وريف دمشق، أما الثاني فهو الآخر يبدو ذا حظوظ ضعيفة لأن ما يستشف من المناخات السائدة هو وجود المعارضة دولي على إنتاج تسوية سياسية سورية شاملة، على حين يتقاسم الاحتمالان الثالث والرابع الدرجة نفسها من الحظوظ إلا ففرقة) قد يدفع موسكو ويقامه مع واشنطن إلى ترك الأمور لكي تحدها موازين القوى القائمة بل لربما إذا ما طلع الكيل جراء تمتعت المعارضة فقد تذهب موسكو حينها إلى زيادة دعم الجيش السوري وتقديم ما يلزم لاستعادة باقي المناطق التي تتمترس فيها المعارضة السورية.

أما الرابع «فرض تسوية خارجية» فنتماته أن يتم بلورة خطة تسوية توضع أمام السوريين ومن يرفضها فسيتكبد في مواجهة القوة العسكرية للدول التي تفرض تلك الخطة وحينها سيغال للسوريين إن هذه الخطة هي مؤقتة أو مرحلية ولا تعود أن تكون أكثر من جسر عبور لاستعادة الأمن والاستقرار وحينها يصبح بإمكانكم إضاج أي تسوية يمكن أن يتم التوافق عليها وهو أمر «هذا القول» أشبه بنذر الرماد في العين لأن تغيير الاتفاقات السابقة يلزمه دائماً اضطرابات وحروب وإراقة دماء.

تضمنت رؤية لتأسيس أرضية تحوي جسراً للعبور الذي اختير أن يكون القرار ٢٢٥٤ الصادر عن مجلس الأمن كانون الأول ٢٠١٦ ومن المهم هنا أن نشير إلى أن المناخات التي صدر فيها ذلك القرار كانت تسجل لحظة تقارب روسية أميركية كبرى ولم تكن لدى واشنطن أي ملاحظات على الدور الروسي في سورية، ولذلك فإن اعتماد القرار سابق الذكر هو أمر يعتبر رجحاناً للكفة الروسية على أي كفة أخرى يمكن أن تكون مؤثرة في التسوية السورية.

والآن وبعدما أطلق قطار جنيف ٤ صفرته منذراً للواقفين على السكة بوجوب مغادرتهم إياها تبدو هذه الأخيرة (السكة) طويلة بل طويلة جدا ولربما كان طولها أو قصرها يتبع بالدرجة الأولى لتطورات الأحداث الداخلية والخارجية على حد سواء، لكن إذا ما أردنا التبصر فيما يمكن أن تذهب إليه مفاوضات جنيف ٤ يمكن القول إن هذه الأخيرة ستكون على موعد مع أحد الاحتمالات الأربعة التالية:

الأول: أن تؤدي الضغوط الدولية ومعها واقع المعارضة إلى قبول هذه الأخيرة بصفقة مع النظام تحظى برعاية دولية. الثاني: أن يستعصي أمر التوصل إلى اتفاق ولذا يكون لزاماً على جميع الأطراف الذهاب نحو إنتاج مؤقتة أو مناطقية هي أقرب ما تكون إلى الهدف مثل هدنة شباط ٢٠١٦ وهدنة ٢٩ / ١٢ / ٢٠١٦ التي لا تزال حتى الآن تعيش في أجواها.

الثالث: أن يستمر دوران المفاوضات في حلقة مفرغة وبمعنى آخر وجود رهان على كسب أو إطالة الوقت بانتظار حدوث متغيرات أخرى ولربما تذهب حينذاك كل من موسكو وواشنطن إلى القول إنها سيقبلان بأي حلول يمكن أن يتوصل إليها الطرفان وبمعنى آخر أن تترك الأمور لموازين القوى على الأرض الأمر الذي يعني رجحاناً كبيراً لكفة النظام تبعاً لتلك الموازين.

وهو ما يمكن تلمسه في تصريحات نائب وزير الخارجية السوري د. فيصل القداد لوكالة «مهر» الإيرانية ٢٠ / ٢ / ٢٠١٧ عندما قال: «إن الحكومة السورية تمتلك اليد العليا في العملية السياسية»، إضافة إلى وجود العديد من التفاصيل الدقيقة التي يضيف كل منها كماً إلى الثقة بالنفس أو الإيمان بالانتصار أو أنها تشي بما يجول في دواخل صانع القرار.

وفي القلب الآخر بدت المعارضة مهتزة الأعصاب كنتيجة طبيعية لشعور داخلي ناجم عن فقدان الظهير (أو حتى الخل الوفي) الذي يمكن الاستناد إليه ولربما ظهر ذلك بوضوح في تصريح وفد المعارضة إلى أستانا ٢٠ / ٢ / ٢٠١٧ الذي جاء فيه: «إن روسيا فشلت في التزاماتها» وهو تصريح بغض النظر إذا ما كان صحيحاً أم لا فإنه يحمل بين طياته تصوراً بأن المعارضة كانت تأمل في تقييمها ميزان القوى المختل أصلاً مع النظام عبر تقاربات يمكن أن تقيمه مع حلفائه، والراجح كما يبدو أنها «المعارضة» كانت تبني آمالاً كبيرة على ذلك التصور ولعلها تبني أيضاً آمالاً على ما ذهبت إليه أنقرة مؤخراً فقد كان ملاحظاً ولم يكن مصادفةً أن تعلن أنقرة عن سيطرة القوات الحليفة لها على مدينة الباب بشكل كامل ٢٢ / ٢٢ / ٢٠١٧ أي قبيل الدخول إلى مفاوضات جنيف بساعات فقط، فالأمر واضح هنا وهو لا يبدو أن يكون أكثر من رفع حالة معنوية لطرف ارتأت أنه في وضع معنوي سيئ من دون أن يعني ذلك أن أنقرة قد استعادت رهانها القديم على المعارضة السورية إلا أن ذلك لا يمنع من تسمين هندي الأخيرة والحفاظة على قوتها كورقة تفاوضية مهمة مع الروس والإيرانيين على حد سواء.

لم يرشح الكثير عن البرقة التي تقدم بها ستيفان دي ميستورا في اليوم الثاني للمفاوضات ٢٤ / ٢ / ٢٠١٧ إلا أنه من المؤكد أنها

من الممكن تكثيف النتيجة الأهم التي استولدتها مؤتمرات الأستانة الثلاثة بالقول إن كلاً من طرفي الصراع: النظام والمعارضة قد دخل إلى مفاوضات جنيف ٤ (٢٣ / ٢) بوضع مغاير تماماً للوضع الذي كان عليه في السابق، فالنظام استطاع استعادة مواقعه الدولية بشكل شبه تام، أما المعارضة فقد حصلت هي الأخرى على اعتراف النظام بها بشقيها السياسي والعسكري وهو ما تؤكد عبر عدم استخدام دمشق لأي فيتو على أي من الأسماء التي كانت مشاركة في مفاوضات الأستانة وتالياً في جنيف على الرغم من أن في الأمر ما يدعو إليه.

هذه المتغيرات تبدو وكأنها كانت منتظرة قبيل الذهاب نحو إطلاق شارة البدء فالمكسب الذي حققته المعارضة يأتي ليشكل موازناً لخسارتها بتعليق من مواقعها الدولية والإقليمية بفعل عوامل عديدة بعضها يتعلق بالنهج أو بالمصالح وهذه نتيجة طبيعية لتضارب مصالح «المشغل» الإقليمي أو الدولي مع مشغل آخر أو أكثر، ناهيك عن ترشدها حتى إذا ما تراكت الهزائم السياسية وكذا العسكرية بدأت الأمراض المزمنة فيها تأخذ حالة وبائية إذ لظالمنا تأكد أنها من الصعب تطليق أغلبية تلك الأمراض بدءاً من داء المحافظة السياسية الذي تختصره مقولة (إما كل شيء أو لا شيء) مروراً ببدء البلاهة السياسية الذي يظن المصاب به أنه هو من دون أحد غيره محور هذا الكون وأن قوى هذا الأخير تقف في الطابور أمامه بانتظار أن يبدل بتصریحاته أو يعلن موافقه لكي تحدد هي مواقفه أيضاً، وصولاً إلى داء العمى السياسي الذي يصيب شبكية العين ويحيل أوقات المصاب كلها ليلاً فتصبح معه (كل البقرات سوداء) بدت آثار الأحداث الأخيرة السابقة جليةً على طرفي الصراع وقبيل الدخول إلى جنيف ٤ فظهر النظام وهو أكثر ثقة بالنفس وأكثر إيماناً بالانتصار

انسداد الآفاق أمام أنقرة.. هل يدفعها إلى المغامرة؟

أن أخفق رهانها على «محاربة داعش» في تحقيق ذلك. وهذا يبرز السيناريو الذي تحدثت عنه الصحف البريطانية بالتزامن مع بدء معركة الموصل في العراق ومشاركة «الحشد الشعبي» في عمليات تلغفر الحدودية مع سورية، حيث اعتبرت صحيفة الغارديان أن هذا يأتي في سياق خطة إيرانية تهدف لفتح طريق بري من طهران إلى البحر المتوسط يمر عبر ربيعة عملية الرقة فالمهم لدينا هو مقاومة تنظيف كامل تلك القناة الممتدة من حدود إيران إلى البحر الأبيض المتوسط بمخططنا» ولم يغف الكاتب أن يضم إلى جوقه التحويل فقال «وإن لم يبق ذلك اليوم، حتماً سترى الحرب غداً داخل الألبان».

فهل نستمكن الباسية التركية من استدرج الإدارة الأميركية نحو مخططها المخاض الذي لا يتوخى في نهاية المطاف إلا التخلص من النهجس الكردي تحت أي ذريعة كانت أم إن هذا المخطط سيظل مجرد تعبير عن مدى المآزق الذي وصلت إليه السياسة التركية لدرجة أنها مستعدة للمغامرة بكل شيء من أجل الخروج منه؟

سيطرة «الأكراد» كما سماها. وطالب بضرورة استمرار «درع الفرات» في الشرق والغرب «يجب علينا تنظيف عفرين، منبج، تل أبيض، عين العرب (قوباني) من تنظيم البني كاكا. فهذه المسألة تخص مستقبل تركيا، هي مسألة إيقاف عملية حصارية موجهة إلى الأناضول».

ويبدو أن القطبية المخفية في هذا التصعيد التركي الخارج عن منطق الميدان على الأرض، تكمن في محاولة التناغم مع التصعيد الأميركي ضد إيران. إذ لم يعد خافياً حجم التغيير الذي طرأ على الخطاب التركي إزاء طهران، وهو ما تسبب بسجلات علنية بين الطرفين، كان من الواضح أن الآلة الإعلامية الموالية لأردوغان تعمل على تضخيمها بشكل غير منطقي حتى في بعض الكتاب بدأ يتساءل عن إمكانية نشوب حرب بين البلدين. وقد يكون الهدف من وراء ذلك، إيصال رسالة إلى الساكن الجديد في البيت الأبيض دونالد ترامب مفادها أن تركيا حسمت خياراتها وقررت الضني قدماً وراء واشنطن في سياسة «تقليص نفوذ إيران في المنطقة»، وأنها تملك الأدوات اللازمة لتحقيق ذلك ولاسيما في سورية. وكان تركيا بذلك تريد الحصول على الشرعية تحت يافطة «محاربة النفوذ الإيراني» بعد



عناصر من «درع الفرات» على مشارف مدينة الباب (رويترز)

وذلك عكس ما لو كانت «قسد» هي التي سيطرت على الباب. لكن هل عين تركيا بالفعل على معركة الرقة كما يقول ساستها أم وراء الأكمة ما وراءها؟ بحسب الكاتب الذي يوصف بأنه مقرب من نظام الرئيس رجب طيب أردوغان كما أن صحيفة يني شفق التي يكتب فيها تعتبر «ناتقة بلسان «حزب العدالة والتنمية» الحاكم، في معركة الرقة ليست مهمة بالنسبة لتركيا، بل المهم تصفية مناطق

الماضي، إلا أنه من المؤكد من خلال تقاطع الروايات وأن واشنطن لن تسمح بانغلاق قتال بين حليفها «قسد» والجيش التركي، بل ستحاول المحافظة على التوازن بينهما من خلال الحوار. وهنا لب المآزق الذي شعرت السياسة التركية أنها وقعت فيه بعد أن تكلفت نغماً بشرياً ومادياً وحتى معنوياً مرتفعاً جداً من أجل احتلال مدينة الباب، حيث اكتشفت أن انخراطها المتأخر في

والدولية التي سمحت بالقيام بها ضمن شروط محددة، أن يقفل ملف عملية «درع الفرات» ويضع حداً للجدل الدائر حول إمكانية استمرارها وسيناريوها ذلك. غير أن التصريحات التي صدرت عن المسؤولين الأتراك تجاهلت أو أخفت الحقائق السابقة، وواصلت بث التهديدات المجانية بالتقدم نحو هذه المنطقة أو تلك، متعمدة الإيهام بأن العملية مستمرة والخيارات أمامها مفتوحة.

ولعل معطيات الميدان وحقيقة الوقائع على الأرض تكفيان للرد على التهديدات السابقة وخاصة في ظل التقدم المتسارع للجيش السوري في ريف حلب الشرقي والذي توجّه، أول من أمس، للسيطرة على بلدة تارف وكذلك قضم عشرات القرى في محيط دير حافر حتى تمكن خلال ساعات قليلة من الوصول إلى مناطق سيطرة «قوات سورية الديمقراطية» المتمركزة في محيط العريمة، ما يعني قطع الطريق عملياً أمام «درع الفرات» للتقدم من هذا المحور، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن مدينة منبج تخضع لتوازنات دقيقة بين من السهولة بمكان الإخلال بها. وبالرغم من تضارب الروايات حول النقاشات التي حصلت أثناء زيارة الجنرال الأميركي جوزيف فوئيل إلى عين العرب الأسبوع

عبد الله علي

أقل ما تشي به التصريحات المتضاربة التي تصدر عن المسؤولين الأتراك منذ سيطرة «درع الفرات» على مدينة الباب، هو أن السياسة التركية تعاني مأزقاً حاداً ولاسيما وسط انسداد الآفاق أمامها للقيام بأي دور مؤثر في مرحلة ما بعد المذبذبة. التصويب تارة على منبج وتارة أخرى على الرقة وأحياناً على تل أبيض، جميعها محاولات للفت الانتظار والقول إثني موجودة، رغم أن الساسة الأتراك والعسكريين أكثر من يردد أن عملية «درع الفرات» قد وصلت خواتيمها.

هذه الحقيقة أقر بها صراحة رئيس الأركان التركي خلوصي أكار يوم الجمعة الماضي عندما قال: «إن عملية درع الفرات التي تقودها بلاده في شمال سورية والتي بدأت قبل ستة أشهر حققت أهدافها في أعقاب السيطرة على مدينة الباب السورية»، وأضاف: تحققت الأهداف الموضوعية في بداية العملية، بعد ذلك سيتم تقديم الدعم للعداة الطبيعية والعودة للسكان المحليين بسرعة لمنزلهم» حسب قوله.

كان من شأن هذا التصريح الصادر عن العسكري المختص والمطلع على كواليس العملية وخلفياتها والظروف الإقليمية

أنقرة: موقف الرئيس الأسد يجب أن يكون ممثلاً في المفاوضات

العراق سيواصل محاربة داعش في الدول المجاورة

وكالات

أعلن وزير الخارجية العراقي إبراهيم الجعفري أن بلاده ستواصل محاربة تنظيم داعش الإرهابي، ليس في أراضيها فحسب بل في الدول المجاورة، في إشارة إلى سورية، بعد أن كانت القوات العراقية نفذت نهاية الأسبوع عمليات عسكرية ضد التنظيم في مدينة البوكمال، بالتنسيق الكامل مع الحكومة السورية.

وقال الجعفري، في حديث لوكالة «نوفوستي»، أمس، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن «استراتيجية قوات الأمن العراقية تكمن في مكافحة داعش ما دام يشكل التنظيم خطراً على الأمن الوطني للعراق».

وأكد الجعفري، مبيحاً عن سؤال حول تعاون العراق مع سورية في دحر داعش، أن بلاده «ستواصل ملاحقة مسلحي داعش، ومحاربتهم في أراضي أي دولة ما داموا يمثلون خطراً على العراق»، مشيراً إلى أن العمليات العسكرية ضد هذا التنظيم «تفرض أحياناً على القوات العراقية عبور حدود الدول المجاورة بحرية لاستكمال مهمتها».

وكان رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، قد قال يوم الجمعة الماضي، وفق ما نقلت وكالة «رويترز»، لأبناء: إنه «أصدر أوامر لقواته الجوية بضرب مواقع لتنظيم داعش داخل سورية رداً على تفجيرات في العاصمة بغداد في الأوتة الأخيرة».

وكانت هذه هي المرة الأولى التي تشن فيها قوات عراقية غارات من هذا القبيل عبر الحدود.

وقال بيان مفصل لقيادة العمليات المشتركة العراقية: إن «الضربات وقعت صباح يوم الجمعة ونفذتها طائرات إف-١٦ مقاتلة ودمرت مقرات للتنظيم في البوكمال».

ونقلت «رويترز» عن مسؤول أمني كبير قوله: «استهدفت الضربات مقرات يستخدمها داعش لإعداد السيارات المفخومة في البوكمال... بعدما تلقت المخابرات العراقية معلومات من مصادرها داخل سورية».

وقال مصدر مقرب من وزارة الخارجية السورية: إن الغارة العراقية تمت « بالتنسيق الكامل» مع الحكومة السورية.

أمة حول هذه المدينة»، مواصلاً التعبير عن أحلام بلاده بتطبيق هذا الاقتراح، قبل أن يشير إلى أن ٨٥٪ من محيط منبج تخضع لسيطرة مسلحين أكراد وإلى أن تركيا ستغفل كل ما يوسعها لإعادة السكان العرب وطرد المسلحين من المنطقة المذكورة.

كما دعا تشييفيك وواشنطن إلى التخلي عن دعم حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني.

فرقاطة روسية مزودة بصواريخ «كالبر» تبحر إلى سورية



الفرقاطة الروسية أميرال غريغوروفيتش في مضيق البوسفور في طريقها نحو المتوسط

إضافة إلى طوربيدات وأسلحة مضادة للغواصات. من جانبه قال تشيميزوف في روسيا مقابلة مع مجلة «نيسبيون» الأميركية: «إن العمليات العسكرية التي تنفذها روسيا على تنفيذ صفقات تصل قيمتها الإجمالية إلى ٤.٦ مليار دولار. وبدأت القوات الجوية الروسية في الـ ٣٠ من أيلول من عام ٢٠١٥ عملية عسكرية بناء على طلب من الدولة السورية لدعم جهود الجيش العربي السوري في معركته ضد الإرهاب أسفرت عن تدمير آلاف الأهداف للتنظيمات الإرهابية من عتاد وأسلحة متنوعة ومنشآت لإنتاج القاذف والعربات وسيارات وصهاريج تنقل النفط السوري المسروق إلى داخل الأراضي التركية.

خلال تأثيرها على دمشق، مشيراً إلى الوقت ذاته إلى أن تركيا من جانبها تؤثر على جماعات المعارضة السورية، وذلك يسمح بالحفاظ على الهدنة السورية، وذلك بخلاف ما كانت تزعمه المجموعات الإرهابية المرتبطة بتركيا من أن موسكو ودمشق تواصلان خرق اتفاق وقف إطلاق النار الذي دخل حيز التنفيذ في ٣٠ من كانون الأول الماضي. ولفت المستشار التركي إلى أن «الوجود الروسي في (مدينة)

أكد إيلنور تشيفيك، مستشار الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، أن موقف الرئيس بشار الأسد يجب أن يكون ممثلاً في مفاوضات تسوية الأزمة السورية، واعتبر أن اجتماعات أستانا كانت نجاحاً كبيراً للدبلوماسية الروسية، وفي كلمة ألقاها في مؤتمر «علاقات تركيا وروسيا» من مرحلة توتر إلى تعزيز التعاون، الذي عقد أمس في العاصمة الروسية موسكو، تطرق تشيفيك إلى مسألة موقف بلاده من مستقبل الرئيس بشار الأسد وفقاً لما نقل عنه موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني.

وقال المستشار التركي: «إن موقف (الرئيس) الأسد يجب أن يكون ممثلاً في المفاوضات، إلا أن عليه الرجيل عن السلطة»، وأوضح: الرئيس «الأسد يمثل قوى معينة داخل البلاد وعلينا أن نأخذ هذه القوى في الاعتبار، ولا فاع من ستحتاجون؟»، في إشارة واضحة إلى أن تركيا تتدخل في الشأن السوري من خلال الإقرار بأنها طرف في الأزمة السورية.

ورأى تشيفيك أن «وجود خلافات بين أنقرة وموسكو حول الأكراد لا تمثل عقبة أمام التعاون بين البلدين في تسوية الأزمة السورية».

وبعدما أكد أن التسوية السورية ستكون أحد المواضيع الرئيسية خلال لقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والتurكي رجب طيب أردوغان بداية ١٠٩ آذار المقبل، أضاف المستشار التركي: إن الجهود المشتركة لتركيا وروسيا والولايات المتحدة ستساعد على الاستقرار في الشرق الأوسط، معرباً عن أمله في أن يتبنى الرئيس الأميركي دونالد ترامب موقفاً متوازناً وينضم إلى جهود تركيا وروسيا في مكافحة الإرهاب.

واعتبر أن اجتماعات أستانا كانت نجاحاً كبيراً للدبلوماسية الروسية لأنها سمحت بإطلاق مرحلة وقف إطلاق النار بشكل دائم في سورية، مشيداً بالجهود التي يبذلها في ضمان الحفاظ على الهدنة في سورية من

والمشقة في درعا البلد وذلك في ١٢ من الشهر الحالي، وعانت فساداً واعتدت على السكان المدنيين، لكن الجيش العربي السوري تصدى لهم وكبدهم خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، ودرهم على أعقابهم.